ISSN 2307-1583

سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ٦ - كانون الثاني / يناير ٢٠١٤



وليد عبد الحي*

العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية

"تناقش هذه الورقة التنافس الجزائري المغربي على موقع الدولة المركزية في إقليم المغرب العربي، وتعرض إلى مراحل تاريخ الصراع الجزائري المغربي. وترى الورقة أنّ التنافس بين هذين البلدين العربيين الجارين حول موقع "الدولة المركزية" هو المتغير الرئيس (وليس الوحيد)، لتفسير توتّر العلاقات بين البلدين وانعكاسه على مسيرة اتحاد المغرب العربي. وترى الورقة أن كلّ مظاهر الصراع بين البلدين ليست إلا تعبيراتٍ مختلفةً يختفي كلها وراء هذا المتغير الرئيس. يضاف إلى ذلك أنّ التوازن النسبي في موازين القوى بين البلدين هو العامل الذي يفسر تمركز الخلاف بين هاتين الدولتين من دون بقيّة دول المغرب العربي؛ إذ إنّ تونس وليبيا وموريتانيا تدرك جيدًا أنّ كلًّا منها لا تمتلك مؤهلات احتلال موقع "الدولة المركزية"."

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك - الأردن.

الإطار النظري

يخبرنا علماء الجيوستراتيجية بأنّ إحدى مشكلات الأقاليم السياسية في العالم هي التنافس الحادّ بين دول كلّ إقليم على احتلال موقع "الدولة المركزية" Core state في الإقليم، نظرًا إلى أنّ الوصول إلى موقع هذه الدولة يجعل كلّ تفاعلات العالم مع الإقليم تمرّ عبْر إرادتها، ويمكّنها من تكييف كلّ تلك التفاعلات لمصلحتها. وكلما كان التفاوت في موازين القوى بين وحدات الإقليم السياسي أكبر، خبَا التنافس لمصلحة القوة الكبرى، في حين يشتد أُوَار التنافس كلما كانت موازين القوى بين تلك الوحدات أكثر تقاربًا.

وتتغذّى مظاهر هذا التنافس - على الدولة المركزية بين القوى الإقليمية المتقاربة - على مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة التاريخية أحيانًا، أو المعاصرة والمتجدّدة أحيانًا أخرى، فتبدو تلك المتغيرات تبايناتٍ في الاختيارات الإستراتيجية لكلّ من أطراف المنافسة.

وتُعدُّ منطقة المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) إقليمًا جيوسياسيًّا بهوية تاريخية تكرّست عبْر قرون طويلة، وظهرت عبْر مراحله التاريخية المختلفة "دول مركزية" تنقلت بين الوحدات، طبقًا للبنية الجيوسياسية للإقليم في كلّ مرحلة، على أنّ المغرب الأقصى كان الأكثر حُظوةً بموقع المركزية في أغلب الفترات التاريخية.

ومع استقلال دول المغرب العربي وانحسار الوجود الاستعماري المباشر، بدأت تظهر دعوات وحدوية، أو تكاملية بين هذه الدول، لكن مشكلات الحدود السياسية، وتباين التوجهات والخيارات الإستراتيجية، وتبعات الإرث التاريخي لكلّ وحدة من وحدات إقليم المغرب العربي، شكّلت عوائق تحقيق النزوع الوحدوي أو التكاملي. وقد تمركزت أبعاد هذه العوائق في العلاقات المغربية الجزائرية، من دون أن ننفيَ دَور عوائق أخرى مساعدة، سنشير إليها على عجلٍ في ثنايا هذا البحث.

قاعدة الصراع على «الدولة المركزية»

أشرنا سابقا إلى أنّ التوازن النسبي بين البلدين في موازين القوى يجعل قبول أيٍّ منهما بموقع "أعلى" من الدولة الأخرى أمرًا متعذرًا في ظلّ طبيعة النُّظم السياسية وبنية النُّخب الحاكمة من ناحية، والصورة التاريخية التي تختزنها كلّ من الدولتين عن ذاتها وعن الدولة الأخرى من ناحية أخرى. وعليه فإنّ توازن القوى النسبي أو الكلّي بين طرفين في إقليم جيوسياسي معيّن، هو الذي يحدِّد قاعدة الصراع بينهما.

وإذا عددنا ميزانَ القوى مجموعةَ المتغيرات المادية والمعنوية وفنّ إدارة هذه المتغيرات، فإنّ المقارنة بين كلّ من الجزائر والمغرب في هذه الجوانب تشير إلى توازن نسبي تتّضح ملامحه في المؤشرات التالية:

مؤشرات المتغيرات المادية للقوة في الدولتين

تدل أغلب المؤشرات المادية من خلال الجدول (١) على توازن نسبي يميل، إلى حدّ ما، إلى مصلحة الجزائر، وهذا الأمر يعزّز نزعة هذه الدولة إلى أن تكون هي "الدولة المركزية"، في الوقت الذي يرى فيه المغرب أنّ الإرث التاريخي لمنطقة المغرب كرّس مركزيتها على حساب الوحدات الإقليمية الأخرى.

مؤشرات المتغيرات المعنوية

نتبيّن من الجدول (٢) أنّ كلتا الدولتين تحتلّ مرتبةً متأخرةً (١١٨ و١١٥) في المؤشر العامّ للديمقراطية، وأنّ الفوارق النسبية بينهما في مؤشرات الفعالية الحكومية، والحرّيات المدنية، والثقافة، والمشاركة السياسية، ليست كبيرةً، وأنّ كلّ دولة تتقدَّم على الأخرى في بعض المؤشرات، وتتخلف عنها في مؤشرات أخرى؛ ما يعزّز التوازن النسبي بين الدولتين.

مؤشرات إدارة متغيرات القوة

إذا عددنا مقياس العولمة تعبيرًا عن فنّ إدارة متغيرات القوة المادية والمعنوية للدولة في نطاق البيئة الدولية، فإنّ النتائج تُعزّز فكرة التوازن النسبي بينهما، على نحو ما يتضح ذلك من خلال الجدول (٣).

وعلى الرّغم من أنّ في الجدول إشارةً إلى فارق في الترتيب الدولي، في مؤشر العولمة، لكلّ من الدولتين (١٠٣ و٦٥)، فإنّ كلتيهما تقع ضمن مجموعة الدول الضعيفة العولمة في المؤشر الكلّي أو المؤشرات الفرعية، بخاصة الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهما متقدمتان في مؤشر العولمة السياسية؛ ما يؤكّد ثانيةً التوازن بينهما، فهما - الاثنتين - متخلّفتان في المؤشرات نفسها، ومتقدمتان معًا في المؤشر السياسي نفسه.

وتوضح المؤشرات السّابقة أنّ الجزائر متقدمة على المغرب في أغلب المؤشرات المادية للقوة، في حين أنّ المغرب يتقدم على الجزائر في أغلب المتغيرات المعنوية، وفي مؤشرات العولمة أيضًا.

الجدول (١)

مؤشرات المتغيرات المادية للجزائر والمغرب عام ٢٠١٢(*)

المؤشّر / الدولة	إ. الناتج المحلي	عدد السكان	الدخل الفردي	المساحة	الإنفاق الدفاعي	مؤشر التنمية البشرية(**)	معدل البطالة	الدين العامّ من الناتج المحلي(٪)
الجزائر	٢٠٨ مليارات دولار	٣٨,٥ مليونًا	٥٤٠٤ دولارات	٢,٣٨١ مليون كم٢	٩,٨ مليارات دولار	٠,٦٩٨	٪٩,٧	٪٨,٩
المغرب	١٠٠,٣٤٥ مليار دولار	٣٢,٩ مليونًا	٢٩٢٤ دولارًا	٤٤٦,٥٥كم٢	٣ مليارات دولار	٠,٥٨٢	٪٨,٩	٪٥٦

الجدول (٢)

مقارنة المستوى الديمقراطي والحرّيات بين المغرب والجزائر عام ٢٠١٢(***)

	معدل الديمقراطية	الديمقراطية بحسب الترتيب الدولي	التعدّدية والانتخابات	فعالية الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحرّيات المدنية
الجزائر	٣,٨٣	١١٨	٣	٢,٢١	٣,٨٩	٥,٦٣	٤,٤١
المغرب	٤,٠٧	١١٥	٣,٥٠	٤,٦٤	٢,٧٨	٥	٤,٤١

الجدول (٣)

مؤشرات العولمة عام ٢٠١٣ للجزائر والمغرب(****)

المؤشّر / الدولة	الترتيب الدولي	مؤشر العولمة الكلي	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	العولمة السياسية
الجزائر	١٠٣	٥٢,٣٧	٤٧,١٣	٣٥,٢٨	٨٣,٩٤
المغرب	٦٥	٦١,٣٨	٥١,٦١	٥٠,٧٧	٩٠,٠٣

انظر على الرابطين:

http://sahara-question.com/en/content/algerian-moroccan-arms-race;
http://www. gfmag.com/gdp-data-country-reports/332-algeria-gdp-country-report.html#axzz2kF0ynS3f

انظر على الرابط:

http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2011_EN_Tables.pdf

انظر على الرابط:

https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=1034

انظر على الرابط:

http://globalization. kof. ethz. ch/media/filer_public/2013/03/25/rankings_2013. pdf

إدارة الصراع على "الدولة المركزية" بين الجزائر والمغرب

تتمثَّل قاعدة إدارة الـصراع بالعمل على توظيف عناصر القوة لطرف ما؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب أو أقلّ قدر من الخسائر، والعمل على زيادة عناصر القوة الذاتية من ناحية، وتعميق ثغرات الضعف لدى الخصم المقابل من ناحية أخرى.

وعند النظر في طبيعة الصراع بين الجزائر والمغرب، فإنّ كلًّا منهما (في ظلّ فرضيتنا السَّابقة) يسعى لتعزيز قدراته الذاتية وتحالفاته الإقليمية والدولية، ليكرس مؤهلاته المطلوبة للدولة المركزية من جهة، ونقاط ضعف الآخر في الاتجاهات نفسِها من جهة أخرى؛ من أجل تقليص فُرص فوز الخصم بمكانة الدولة المركزية.

وعلى هذا الأساس سنعمل على تحليل شبكة العلاقات الجزائرية المغربية على النحو التالي:

ملابسات العلاقات التاريخية وعُقدة الصحراء الغربية

من دون العودة إلى فترات التاريخ المختلفة، يستشعر المتأمل في أدبيات التاريخ السياسي لكلّ من الدولتين أنّ المغرب لديه إحساس عميق (بغضِّ النظر عن مدى صحة هذا الإحساس تاريخيًّا) بأنه من الناحية التاريخية كان مركزًا لمعظم الدول التي عرفها الإقليم، وخصوصًا الإسلامية منها، وأنه بقيَ نحو خمسة قرون، حتى بداية القرن العشرين في منأًى عن السيطرة العثمانية والأوروبية (ماعدا جيوبًا ساحليةً سيطر عليها البرتغاليون والإسبان). في حين ترى الجزائر نفسها نموذجًا للدولة الثورية الأكثر تجذرًا في المغرب العربي والقارة الإفريقية، ولا ترى في المغرب إلا تعبيرًا عن الدولة التقليدية التي هي في طريقها إلى الانقراض.

ذلك يعني أنّ المغرب يستند إلى التقاليد التاريخية، في حين أنّ الجزائر تستند إلى التاريخ المعاصر؛ ليثبت كلّ منهما شرعية حقِّه في "الدولة المركزية"، وهو الهاجس الذي عبَّر عنه بكل وضوح ملك المغرب السَّابق الحسن الثاني بقوله: "إنّ تحركات الجزائر في المنطقة تشير إلى نزوعها للعب دور بروسيا في المغرب العربي"[١]، ويكرر الحسن الثاني المضمون نفسه بقوله "لم أكن أسعى لمزاحمة الجزائر، ولكني لم أكن أقبل أن تزاحمني"[٢]، ويضيف في معرض مقارنته بين المغرب والجزائر

١ ورد ذلك، نصًّا، في المحاضرة التي ألقاها الصحفي الفرنسي المعروف بول بالتا في الجزائر العاصمة بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣، انظر جريدة **الشعب** الجزائرية، ١٩٨٨/٤/١٤.

٢ الحسن الثاني، **ذاكرة ملك** (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣) ٥٠ - ٨٨.

قائلا: "النفط يفرز عـادةً، ما نسميه في علم الاجتماع "المجتمع النفطي". وهذا المجتمع [...] كثيرًا ما يُحدث نوعًا من الشيزوفرينيا السيكولوجية فتصاب القيادة السياسية بجنون العظمة، وتنظر خارج حدود بلادها لأنّ لها التمويل اللازم لإدارة النفوذ الوهمي"[٣].

ومن الضروري الإشارة إلى الصورة الذهنية التي تشكَّلت تاريخيًّا، والتي يحتفظ فيها كلّ من طرفي العلاقة بجانب سلبي في ملامحها العامَّة تجاه الآخر، بدءًا من اتهام بعض الجزائريين للمغرب بتسليم الأمير عبد القادر الجزائري، مرورًا بصورة الجزائريين الذين كانوا في المغرب وتعاونوا مع فرنسا خلال فترة السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن وبعدها، ثمّ اختطاف الطائرة التي كانت تُقلّ قادة الثورة الجزائرية عام ١٩٥٦، واتِّهام الجزائر المغربَ بالاضطلاع بدور في ذلك، ثمّ وقوع الحرب بين الطرفين عام ١٩٦٣، بعد استقلال الجزائر بفترة قصيرة، ثمّ بروز أزمة الصحراء، وصولًا إلى اتهام المغرب بمساندة حركات إسلامية تعمل ضدّ الحكومة الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي، وانتهاءً بتجدُّد الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، المتعلقة بموضوع الصحراء، علاوةً على انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين من ١٩٧٥ - ١٩٨٨[٤].

بل إنّ الشاذلي بن جديد (الذي حكم من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢) يرى أنّ هناك بعدًا شخصيًّا في خلفيات الصراع المغربي الجزائري، ويشير في مذكراته إلى "أنّ العلاقة بين هواري بومدين والحسن الثاني كانت متصلِّبةً، وكأنما بين الرجلين حساب قديم يجب تصفيته، وحِقد دفين لم يستطيعا تجاوزه، وخلق هذا كلّه جوًّا من الشك وانعدام الثقة، انعكس سلبيًّا على كلّ محاولات إرساء قواعد تعاون مُثمرٍ يصون تطلعات الشعبين إلى التحرر والاستقرار"[٥].

وعلى الرّغم من تراجع بعض موضوعات الخلاف، ومحاولات تطوير اتحاد المغرب العربي منذ ١٩٨٩، وتكرار اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين، فإنّ موضوع الصحراء أعاد خلال أواخر عام ٢٠١٣ العلاقات إلى نقطة الصفر تقريبًا. وهذا الأمر يستدعي التوقف عند موضوع الصحراء لتحديد أبرز أبعادها وموقف الطرفين منها، حتى نؤكِّد مرَّةً أخرى أنّ الأمر ليس إلا مظهرًا من مظاهر التنافس على "الدولة المركزية" في الإقليم.

٣ المرجع نفسه.

٤ لمزيد من التفاصيل المتعلّقة بهذه الوقائع، انظر: زكي مبارك، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية**، ط ١ (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧).

٥ مذكرات الشاذلي بن جديد، انظر على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/145529.html

الإطار التاريخي لمشكلة الصحراء

المرحلة الأولى

في إطار التوسع الاستعماري الأوروبي، وصلت طلائع الإسبان إلى منطقة المغرب العربي مع بدايات القرن الخامس عشر، وكانت مدفوعةً بدوافع إستراتيجية لتأمين حركة النقل البحري المتجهة من أوروبا إلى القارة الإفريقية من ناحية، وإلى الهند من ناحية أخرى. ولم يكن الوجود الإسباني قد تجذَّر إلا مع بدايات القرن العشرين بعد أن تقاسمت فرنسا وإسبانيا النفوذَ في المنطقة، من خلال اتفاقيات أربع (من ١٩٠٠ إلى ١٩١٢). وقد كان آخرها معاهدة فاس التي جرى بموجبها فرْض الحماية على المغرب.

ونتيجةً لتنوع القوى الاستعمارية في المنطقة برزت حركتا مقاومة؛ إحداها في الشمال يقودها عبد الكريم الخطابي، والأخرى في الجنوب يقودها ماء العينين، وأدَّى هذا الأمر مع الزمن إلى انفصام في حركة المقاومة؛ أحدهما "بنيوي" والآخر "وظيفي".

وتعزّز الانفصام مع إعلان إسبانيا ضمّ منطقة الصحراء في أواخر الثلاثينيات، كجزء من توجهات الديكتاتورية الإسبانية في تلك المرحلة، وهذا الأمر أجَّج المقاومة خلال الفترة الممتدّة بـين ١٩٣٤ و١٩٥٦. وازداد الأمر تعقيدًا بعد إعلان استقلال المغرب عام ١٩٥٦، من دون إشارة إلى منطقة الصحراء، كما أنّ اتفاقية سنترا بين المغرب وإسبانيا عام ١٩٥٨ لم تُشِرْ إلى منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء)، على الرّغم من الإشارة إلى حدود المغرب والاستقلال الذاتي لموريتانيا.

نتيجةً لذلك كلِّه، عقدت الحركة الوطنية في الصحراء عددًا من المؤتمرات، بـدءًا من مؤتمر "أم الشكاك" الذي لم يحضر فيه إلا الصحراويون تقريبًا، ومؤتمر "بوخشيبة" الذي غلب عليه الطابع المغاربي عام ١٩٦٨.

وتداخل الموضوع الموريتاني مع موضوع الصحراء، عندما رفض المغرب الاعتراف باستقلال موريتانيا عام ١٩٦٠، فردَّت إسبانيا عام ١٩٦١ مؤكِّدةً أنّ الصحراء جزء من الأراضي الإسبانية، وتعزّز التوجه الإسباني مع اكتشاف الفوسفات في الصحراء عام ١٩٦٣[٦].

وقد اتخذت القوى السياسية المغربية موقفًا مساندًا للقصر في مطالبه، بل إنّ حزب الاستقلال بقيادة علال الفاسي دعا منذ ١٩٥٥

٦ للاطلاع على التفاصيل الدقيقة للجانب التاريخي للموضوع، انظر: علي الشامي، "الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي"، **الحوار المتمدن**، عدد ٣١٦٨، ٢٠١٠/١٠/٢٨، على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20233374

(أي قبل استقلال المغرب) إلى عدّ المنطقة الممتدة من "أغادير إلى ضفة نهر السنغال، إلى المغرب الأقصى، وحدةً واحدةً، وهو توجُّهٌ سانده القصر أيضًا، ولا سيما مع لجوء الزعيم الموريتاني أحمد ولد حرمة ببانا إلى القاهرة، ثمّ إلى المغرب عام ١٩٥٦، وتأسيس جيش لتحرير موريتانيا. ثمّ تلاه الأمير محمد فال ولد عمير (أمير منطقة الترازة في جنوب موريتانيا) ومعه اثنان من وزراء الحكومة الموريتانية في عهد الاستقلال الذاتي[٧].

ومع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، ازداد الأمر تعقيدًا، إذ اتَّسعت المطالب المغربية تُجاه الجزائر إلى جانب مطالبها في موريتانيا؛ فلقد طالب المغرب الجزائر بتطبيق ما اتفق عليه خلال الثورة، في ما يتعلّق بمساندة المغرب للثورة الجزائرية مقابل إعادة النظر في أراضٍ مغربية ضمَّتها فرنسا إلى الجزائر. إلّا أنّ الجزائر - بعد الاستقلال - عدَّت الأمر اتفاقًا "تمّ في ظروف غير مواتية لها، كما أنّ المغرب دولةٌ مؤسِّسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، عليها أن تطبِّق مبدأ القبول بالحدود الاستعمارية الموروثة الذي أقرَّته المنظمة، وهو ما دفع لمواجهات عسكرية أُطلق عليها حرب الرمال عام ١٩٦٣"[٨].

أمَّا في منطقة الصحراء (الساقية الحمراء ووادي الذهب)، فقد برز تياران[٩]:

التيار الاندماجي: هو التيار الذي انخرط ممثلوه في التنظيمات الإداريـة الإسبانية (مثل مجلس الأربعين عام ١٩٦٠، والجماعة الصحراوية عام ١٩٦٧، تلك التي شكَّلت نوعًا من التنظيم المحلي لتمثيل السكان في الإدارة الإسبانية، ومِثل دخول ستة أعضاء في "الكوريتس" الإسباني "البرلمان" عام ١٩٧١، لكنهم تراجعوا عام ١٩٧٥، تأييدًا للموقف المغربي)، وذلك بعد أن أعلنت إسبانيا عام ١٩٧٣ عن فترة انتقالية مُدَّتُها عشرون عامًا لتهيئة منطقة الصحراء للاستقلال، وقامت بإجراء إحصاء سكاني عام ١٩٧٤ دلّ على أنّ عدد السكان في الصحراء هو ٧٤ ألف نسمة تقريبًا.

التيار الوطني: اتخذ هذا التيار شكلين من المقاومة للمشاريع الإسبانية، منها المقاومة السلمية والدعوة إلى المقاومة العسكرية، وتمثّل ذلك بالأحزاب؛ مثل حزب المسلم، وحركة تحرير الصحراء،

٧ لمزيد من التفاصيل التاريخية، انظر: ولد آية وآخرون، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٩١ - ١٣٤.

٨ انظر:

- محمد المالكي، "إشكالية وحدة المغرب العربي"، رسالة ماجستير، الرباط - المغرب، ١٩٨٥، ص ٢٩٩.

- موقف محي الدين عميمور، مجلة **أطياف المغربية**، العدد ٢، تموز/ يوليو، ٢٠٠٨، ص ١٥.

9 Claude Bontems, "The Government of the Sahara Arab Democratic Republic", *Third World Quarterly*, Jan. 1987. pp. 168-186.

والتجمع الشعبي، وجبهة تحرير الساقية الحمراء. وقد تداعى بعض هذه القوى عام ١٩٧٣ لتشكيل الجبهة الشعبية وتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو[١٠]) بالقوة العسكرية.

المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة باتفاقية مدريد عام ١٩٧٥ بين إسبانيا وكلٍّ من المغرب وموريتانيا. وقد نصَّت على:

تسليم الأراضي الصحراوية لقوات الدولتين خلال فترة انتقالية تمتدّ من نوفمبر ١٩٧٥ إلى فبراير ١٩٧٦ (أعلنت إسبانيا موعد انسحابها في ٢٦ فبراير ١٩٧٦).

تقديم تنازلات مغربية في ما يتعلق بمدينتي سبتة ومليلة.

السماح لإسبانيا بالصيد قبالة السواحل المغربية والصحراوية.

الاحتفاظ بنصيب ٣٥ في المئة من منطقة بوكراع، حيث مناجم الفوسفات، وتعويض المغرب عن ٦٥ في المئة الباقية.

وكانت محكمة العدل الدولية قد قضَت قبل ذلك بأنَّ الإقليم الصحراوي "مستعمرة" وليس أرضًا إسبانية، وهو الأمر الذي دفع الحكومة المغربية إلى تنظيم ما عُرف بالمسيرة الخضراء التي عبَر فيها ٣٥٠ ألف مغربي الحدود الصحراوية إلى الصحراء. أمّا الجزائر فقد أعلنت عن تأييدها لوجود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وذلك بعد يوم واحد من موعد انسحاب القوات الإسبانية.

وخلال هذه الفترة، عرف النزاع تطورًا آخر، وهو تخلي موريتانيا عن مطالباتها بأجزاء من الصحراء. وهذا الأمر يستحقّ التوقُّف عنده؛ فمن المعروف أنّ دولتي موريتانيا والمغرب مُنِحتَا - بمقتضى اتفاقية مدريد - حقَّ السيطرة على الإقليم الصحراوي. فأخذت موريتانيا إقليم وادي الذهب؛ ما أدّى إلى تكثيف البوليساريو هجماتِها على موريتانيا، مستندةً في حملتها هذه إلى الدعم الكلِّي من الجزائر التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية بموريتانيا في مارس عام ١٩٧٦[١١].

١٠ البوليساريو، باللغة الإسبانية، هي الحروف الأولى من اسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

١١ يقول الشاذلي بن جديد في مذكراته: "لكنّ المغرب وموريتانيا [...] كانا يعملان سرًّا على اقتسام الإقليم الصحراوي، فقد وقَّع الحسن الثاني ومختار ولد داده اتفاقًا سريًّا في أكتوبر ١٩٧٤ [...] يقتسمان بموجبه الصحراء الغربية. ثم اجتمعا بعد ذلك في الرباط لترسيم الحدود بينهما، وبعد ذلك وقَّعا حِلفَ دفاع مشترك [...] وأحسَّت الجزائر أنّ هذا كله موجَّه ضدّنا؛ فالحسن يسعى لعزل موريتانيا عن الجزائر [...] أمّا ولد داده فقد أراد وضْع حدٍّ لأطماع المغرب في تراب بلاده"، بن جديد، المرجع نفسه.

ومع اشتداد هجمات البوليساريو على القوات الموريتانية التي وصلت في بعض الأحيان إلى مشارف العاصمة نواكشوط، بدأت ملامح عدم استقرارٍ في موريتانيا؛ ما عزَّز ارتباطها بالمغرب وفرنسا، على أمل تلقي المزيد من المساعدات، وتصاعد عدد القوات الموريتانية من ٢٠٠٠ فرد إلى ١٨ ألف فرد. وارتفعت النفقات الدفاعية إلى ٦٠ في المئة من الميزانية الوطنية[١٢].

وفي ١٠ يوليو ١٩٧٨، وقع انقلاب عسكري في موريتانيا، وتشكلت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني التي أعلنت أنّ أهمّ بنود برنامجها وقْف الحرب الصحراوية، وجرى توقيع اتفاقية سلام بين موريتانيا والبوليساريو، في ١٥ أغسطس ١٩٧٩، تقهقرت بمقتضاها موريتانيا من الصحراء، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية في ٢٧ فبراير ١٩٨٤، لكنّ القوات المغربية احتلت الأجزاء التي تراجعت منها القوات الموريتانية.

> **وكانت محكمة العدل الدولية قد قضت قبل ذلك بأنّ الإقليم الصحراوي "مستعمرة" وليس أرضًا إسبانية، وهو الأمر الذي دفع الحكومة المغربية إلى تنظيم ما عُرف بالمسيرة الخضراء التي عبَر فيها ٣٥٠ ألف مغربي الحدود الصحراوية إلى الصحراء**

وهنا لا بدَّ من تسجيل الملاحظات التالية:

يقول قاصدي مرباح رئيس الوزراء الجزائري السَّابق الذي شغل عددًا من المناصب السياسية والأمنية: "إنني أنطلق من تاريخ ١٠ يوليو ١٩٧٨، وهو يصادف وصول ولد السالك إلى الحكم في موريتانيا، وهو الانقلاب الذي كنّا على علمٍ به كجهاز قبل وقوعه بأسبوع"[١٣]، كما يؤكّد الشاذلي بن جديد دعْم الجزائر للمعارضة الموريتانية بأمر مباشر من هواري بومدين[١٤].

إنّ ذلك يعني أنّ تغير النظام السياسي في موريتانيا – المتمثّل بشخْص الحاكم - أدّى إلى تغيُّر في توجه الدولة من ناحية، ولكنه يدل على أنّ الجزائر كانت تسعى لسلب المغرب أيّ مكاسب مع موريتانيا من خلال دورها في تدبير الانقلاب من ناحية أخرى.

١٢ ولد آبة، ص ١١٦ - ١١٧.

١٣ "قاصدي مرباح يفتح ملف موت بومدين"، جريدة **الشعب** الجزائرية، ١٩٩٠/١٢/٢٨.

١٤ بن جديد، المرجع نفسه.

قطعت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا منذ مارس ١٩٨١، وعرفت هذه الفترة محورين في المغرب العربي أوّلهما الاتحاد المغربي الليبي الذي أعلن في ١٩٨٣، والثاني معاهدة الإخاء والوئام التي عقدت في ١٩٨٣ بين الجزائر وتونس، وانضمت إليهما موريتانيا بعد نحو ثمانية شهور.

وأدَّت هذه التطورات إلى بقاء المغرب والبوليساريو (المدعومة كلِّيًا من الجزائر) في ميدان القتال. وبدأ المغرب في إقامة الأسلاك المكهربة والسواتر الرملية على امتداد آلاف الكيلومترات. ونجح مقاتلو البوليساريو في كثير من الأحيان في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات المغربية. لكنّ هذه القوات بقيت تسيطر على الجزء الأكبر من الصحراء (٨٥ ٪ من أراضي الصحراء).

على أنّ تزايد الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية (٦٨ دولة حتى عام ١٩٨٧)، وقرار منظمة الوحدة الإفريقية المتعلِّق بالاعتراف بها (١٩٨٠) دفعَا المغرب إلى القبول بفكرة إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير الصحراء.

وفي عام ١٩٨٧، قامت بعثة من الأمم المتحدة بزيارة الصحراء، وقدمت تقريرًا أدَّى إلى تقديم الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ مبادرةً تدعو إلى إجراء استفتاء في مصير الصحراء، وقابل ملك المغرب للمرة الأولى وفدًا من جبهة البوليساريو في مطلع عام ١٩٨٩.

غير أنّ الأزمة الجزائرية المتمثّلة بعدم الاستقرار الداخلي، نتيجة تنامي دور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بدأت ملامحها تلوح في الأفق؛ ما دفع المغرب إلى التباطؤ في عملية التسوية وتأجيج القتال من جديد، لكن الأطراف عادت إلى وقْف إطلاق النار في سبتمبر / أيلول ١٩٩١؛ من أجل إفساح المجال للأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في يناير ١٩٩٢. إلَّا أنّ ذلك لم يَجْرِ، وبقيت عمليات التأجيل متواصلةً لسبب جوهري هو تحديد الأفراد الذين لهم الحقّ في المشاركة في الاستفتاء؛ إذ تباينت آراء طرفي النزاع المتعلقة بتحديد من له حقّ المشاركة في الاستفتاء على النحو التالي:

تنطلق قاعدة النقاش في هذا الموضوع من الإحصاء السكاني الذي أجرته إسبانيا، عام ١٩٧٤، على سكان الصحراء، الذي يُتبيَّن منه أنّ عدد السكان هو نحو ٧٤ ألف نسمة.

الموقف المغربي: يشكك المغرب في هذا الإحصاء ويقول إنّه في عام ١٩٥٨، أثناء الحملة التي قامت بها إسبانيا وفرنسا في ما عُرف بعملية المكنسة غادر آلاف الصحراويين إلى خارج المنطقة هربًا من العمليات العسكرية، وتوجهوا إلى شمال المغرب؛ ولذلك فإنّ الإحصاء لم يشملهم. ويُقدِّر المغرب عددهم الحالي بنحو ١٢٠ ألف نسمة.

وقد بدأ المغرب في جلْب هؤلاء الأفراد من أراضيه ونقلهم إلى الصحراء (في مناطق العيون، والداخلة، وسمارة)؛ ليكونوا ضمن الذين سيشاركون في الاستفتاء.

موقف البوليساريو: تستند البوليساريو إلى الإحصاء الإسباني عام ١٩٧٤، وترى إمكانية إضافة ما بين ١٠ و١٥ في المئة من العدد ممَّن وُلدوا في الصحراء منذ الإحصاء الإسباني.

الاقتراح الوسط: وهو الذي قدمته الأمم المتحدة، ويقوم على أساس:

- اعتماد الإحصاء الإسباني قاعدةً.
- اعتماد المنحدرين ممن هم مسجلون في الإحصاء الإسباني.
- اعتماد أفراد العائلات الصحراوية التي أقامت في الصحراء ستَّ سنوات متصلة أو ١٢ سنةً غير متصلة.
- تتضمن لجان تحديد الهوية ممثلين عن الأفخاذ القبلية في منطقتي تندوف والعين، لكنّ ممثلي البوليساريو في هذه اللجان تغيبوا عن الاجتماعات على أساس أنّ ذلك يخدم المصالح المغربية.

وقد أبدت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ نوعًا من اليأس في هذا الجانب عندما لمَّحت إلى احتمال تخليها عن متابعة الموضوع على نحوٍ تدريجي، ما لم تُعد الأطراف المعنيّة النظرَ في مواقفها.

نتيجةً لكلّ هذه الخلافات، بقيَ الموضوع مطروحًا، ودعا المغرب إلى منْح الصحراء حكمًا ذاتيًّا. وهذا الأمر لم تقبله البوليساريو أو حكومة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة؛ ما أبقى التوتر قائمًا.

تحليل الأزمة

يُمكن أن نبدأ التحليل بفرضيتين:

لو لم يكن هواري بومدين هو رئيس الجزائري في لحظة حدوث الأزمة، هل كان النزاع سيحدث بالضرورة؟

لو لم تساند الجزائر حركة البوليساريو، هل كان النزاع سينشب بالضرورة ويستمرّ كلّ هذه المدة؟

يستدعي التحليل السَّابق الإشارة إلى النقاط التالية:

إنّ الفترة التي تشكلت فيها الأزمة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ (ظهور البوليساريو – موت بومدين) هي الفترة التي عرفت الارتفاع الكبير في أسعار النفط؛ ما منَح الجزائر إمكاناتٍ ماليةً كبيرةً، عزَّزت بقدراتها سلطتها السياسة؛ فقد ارتفع إجمالي دخل الجزائر من مبيعاتها النفطية في المرحلة الأولى، من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٤، من مليار

دولار إلى ٦ مليارات دولار[١٥]، ثمّ عرفت سنة ١٩٧٩ القفزة الثانية في أسعار البترول؛ إذ بلغ سعر البرميل ٣٠ دولارًا. وأدّى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة الديون الخارجية من ١٢,٦ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٨,٧ مليار دولار عام ١٩٧٥، وانخفاض مستوى البطالة، واتساع دائرة الإنفاق الحكومي على السكن والتعليم[١٦].

ولعل ذلك ما جعل الجزائر تستشعر القدرة على تحديد المكانة المغربية في الإقليم؛ نتيجة الشعور بالإمكانات التي بدأ النفط يحقّقها، بما في ذلك القدرات العسكرية. ويؤكّد الشاذلي بن جديد في مذكراته أنه ناقش احتمالات بدْء الجزائر عملياتٍ عسكريةً ضدّ المغرب في فترات سابقة. لكنه أقنع الرئيس بومدين بأنّ الإمكانات المتوافرة للجيش، في ذلك الوقت، لم تكن ملائمةً، ما دفعه إلى القول لوزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة حينئذ إنّه يستعد للعمل؛ أي للتحول نحو العمل الدبلوماسي، بدلًا من العمل العسكري الذي تجدّد في مراحل لاحقة في السبعينات[١٧].

> يؤكّد الشــاذلي بن جديد في مذكراته أنّ "المعارضة المغربية الموجودة في بلادنا التي ورثناها عن حكم بن بلّه، تشكّل عقبة في طريق نزع التوتر بين البلدين"

الآثار النفسية والمعنوية التي تركها الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ الذي استمر حتى عام ١٩٦٩، والذي تخلّلته اشتباكات مسلحة، إضافةً إلى عبورٍ متبادلٍ للحدود، ومحاولات متبادلة من كلّ طرف لمساندة المعارضة السياسية لدى الطرف الآخر. ويؤكّد الشاذلي بن جديد في مذكراته أنّ "المعارضة المغربية الموجودة في بلادنا التي ورثناها عن حكم بن بلّه، تشكّل عقبةً في طريق نزْع التوتر بين البلدين، وكان الملك الحسن الثاني يُصرُّ على حلّ هذه المعارضة عادًّا ذلك شرطًا أوليًّا لإعادة بعْث الدفء في العلاقة بيننا. وكان يتّهم الجزائر بدعم غريمه السياسي المهدي بن بركة؛ إذ كانت القيادة السياسية للمعارضة المغربية في الجزائر العاصمة. أمّا تنظيمها المسلح فكان في مركزين بغرب البلاد [...] وكان الجيش الجزائري يُشرف على تسليح هذه المعارضة وتدريبها، أما الإشراف اللوجستي والسياسي فكان من صلاحيات جبهة التحرير الوطنية"[١٨].

مركزية المؤسّسة العسكرية في الجزائر في عملية صنع القرار السياسي، بخاصة في فترة هواري بومدين. فقد أدّى نزاع الصحراء إلى تعزيز هذه المكانة، وإلى التجاوب مع النزعة العسكرية التي طغت على البنية السيكولوجية لهواري بومدين[١٩].

استخدام المغرب قضية الصحراء أداةً لتعزيز الالتفاف الشعبي بشأن مؤسّسة العرش، ومن المعلوم أنّ جميع الأحزاب المغربية المركزية المعارضة تساند الموقف الرسمي في القضية الصحراوية، في حين أنّ القضية الصحراوية لا تحظى بمثل هذا التأييد لدى الأحزاب الجزائرية، إذا استبعدنا التأييد الكبير في المؤسّسة العسكرية الجزائرية. وهذا الأمر يدفعنا إلى تساؤلٍ مركزيٍّ: ما هو السبب الرئيس لنزاع الصحراء؟

إنّ تحليل بنية النزاعات الدولية تدل على مستويين من النزاعات هما المستوى الدولي؛ بالنظر إلى التناحر بين القوى المركزية على احتلال مواقع عليا في بنية الاستقطاب الدولي (سواء كان النظام الدولي أحادي القطبية أو ثنائيّها، أو متعدّد الأقطاب، بغضّ النظر عن مدى تماسك البنية الداخلية للنظام الدولي طبقًا للنماذج المعروفة لدى مورتون كابلان)[٢٠].

أما المستوى الثاني فهو المستوى الإقليمي؛ إذ يبدو لنا أنّ المجتمع الدولي مقسم بفعل تقاليد التفاعل التاريخية إلى أقاليم جغرافية تعرف تاريخيًّا نوعًا من التنافس على مركز الإقليم. وهذا يعني أن كلًّا من الجزائر والمغرب يسعيان لتأكيد مركزيتهما الإقليمية بهدف التحول إلى "قطب إقليمي"؛ من أجل حصاد سلسلة من المكاسب، أبرزها إقرار القوى الدولية بأنّ أيّ ترتيبات إقليمية في المغرب العربي لا بدّ أن تمرّ عبْر أخْذ مصالح "القطب الإقليمي"، أو الدولة المركزية بحسبان. وهكذا تتنافس الدول الكبرى على استرضاء هذا القطب الإقليمي لتوظيف مكانته في صراعها الدولي الأوسع، فتعمل على تقويته من ناحية، وعلى ضمان استقراره من ناحية أخرى.

ويشكّل توازن القوى قاعدة التنافس كما ذكرنا سابقًا، ولكنّ وجود قيادات لديها نزوع إلى تعظيم القوة، استنادًا إلى سيكولوجياتها، أو إلى تقاليد تاريخية في كلّ من الدولتين، يعزّز ديمومة النزاع.

15 Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria*) Colorado: Westview Press, 1986(, p. 145.

16 Richard O'brien, "Oil Markets and the Developing Countries", *Third World Quarterly* (October 1986), pp. 1309 - 1324.

١٧ بن جديد، المرجع نفسه.

١٨ المرجع نفسه.

١٩ أحمد بن مرسلي، "مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.

٢٠ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي (مترجم)، (الكويت: دار كاظمة، ١٩٨٥)، ص ١٢٥ - ١٣٣.

وذلك يعني أنّ ميل الأطراف إلى تسوية النزاع مرهونة بمتغيرات القوة والضعف في كلّ منها، ولعل أحد تصريحات بومدين تكشف عن هذه المعادلة؛ إذ قال: "لو كنت أعرف أنّ المغرب سيصمد في حرب الصحراء ثلاث سنوات لغيرت موقفي قبل اندلاع الصراع"[٢١].

البعد الدولي في الأزمة

من دون العودة إلى الإرث الاستعماري ودوره في نشوء المشكلة، شكّلت العلاقات الأميركية الجزائرية البعد اللافت للنظر منذ البداية؛ إذ سعى بومدين إلى خلْق توازن مع العلاقات المغربية الفرنسية (على الرّغم من بعض التوتر في فترات سابقة)، وقد لوحظ تنامٍ في العلاقات التجارية الجزائرية الأميركية خلال فترة تنامي مشكلة الصحراء، بل إنّ نسبة الصادرات النفطية الجزائرية إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت خمسة أضعاف بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٨[٢٢].

إلا أنّ الموقف الأميركي من موضوع الصحراء مازال أقرب إلى الموقف المغربي الداعي إلى منْح الصحراء حكمًا ذاتيًّا موسعًا، وهو موقف مخالف لموقف الأمم المتحدة والجزائر اللتين تنظران إلى موضوع الصحراء على أنه ضمن سياسات حقّ تقرير المصير، وإلى أنّ الموضوع جزء من الظاهرة الاستعمارية. ولعل هذا الموقف الأميركي يتضح من خلال رفْض واشنطن أن تشتمل اتفاقية التجارة الحرّة على منطقة الصحراء[٢٣]. وهذا يعني أنّ مشكلة الصحراء لا تؤثّر في شبكة علاقات دول المغرب العربي الدولية تأثيرًا حاسمًا.

ويُبدي كلٌّ من المغرب والجزائر تعاونًا مع الدول الغربية (اتفاقيات مع الناتو، أو على نحوٍ ثنائي، أو من خلال الحوار والتعاون مع الاتحاد الأوروبي) في مجال ضبط الحركات الإسلامية المتطرفة. وهما مدفوعان إلى ذلك، نظرًا إلى أسباب داخلية أمنيّة من ناحية، ومن أجل ضمان تدعيم عوامل مساندة القوى الدولية، في نطاق المنافسة الإقليمية من ناحية أخرى[٢٤].

الاستنتاجات

يشير تاريخ النزاع الصحراوي على نحوٍ خاص، واضطراب العلاقات المغربية الجزائرية بوجهٍ عامّ، إلى أنّ تطور متغيرات القوة (المادية، والمعنوية، وفنّ إدارتهما)، لدى أيٍّ من الطرفين، يدفع إلى محاولة تحقيق مكانة "الدولة المركزية"، ويتضح ذلك في المؤشرات التالية:

تراجع الحماس الجزائري بشأن قضية الصحراء خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٨٩ و٢٠٠٠، تقريبًا، بسبب انخفاض معدل دخْل الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول؛ الأمر الذي أثّر في النفقات الدفاعية والقدرة على توافر حاجات جبهة البوليساريو[٢٥]. وقد انعكس ذلك على انخفاض معدل دخْل الفرد الجزائري من ٢٨٠٠ دولار إلى ١٣٠٠ دولار[٢٦]، إضافةً إلى أنّ انهيار البنية السياسية الحاكمة في المجتمع الجزائري من خلال تفكُّك جبهة التحرير الوطني، واعتزال عدد من كوادرها القيادية، وهروب النُّخب السياسية والعلمية للخارج، عزّز متغيرات ضُعف السلطة الجزائرية، وتجلّى ذلك كلُّه في أنّ الحكومة الجزائرية تغيرت خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٧٩ و١٩٨٩ سبع مرات[٢٧].

انعكس التراجع الجزائري في تلك الفترة على جبهة البوليساريو، وامتدّ إلى بعض أعضاء البوليساريو في المكتب السياسي، مثل إبراهيم حكيم، وعمر حضرمي، وكجمولة أبي؛ ما جعل عدد المنسحبين من المكتب السياسي يصل إلى سبعة أعضاء، وهو ما يعادل ربع المكتب السياسي. وتواصل الأمر، في مرحلة لاحقة، مع بعض الوزراء، على غرار ما وقع مع أحمد ولد بركلا وزير التعاون في الحكومة الصحراوية. وهذه الظاهرة (أي انعكاس التغيرات في الجزائر على القوى السياسية الصحراوية) عرفتها سابقًا حركة الرجال الزرق (موريهوب) ذات التوجه اليساري التي تزعمها إدوارد موحا[٢٨].

يبدو أنّ موارد الصحراء (كالفوسفات) ليست عنصرًا جاذبًا، إلا أنّ إلقاء نظرة على خريطة الصحراء (مساحتها ٢٦٦ ألف كم٢) يشير إلى وجود نفوذ جزائري فيها يشكّل تطويقًا للمغرب من الغرب والجنوب؛ ما يجعل التواصل البري للمغرب مع الخارج غير ممكن، إذ إنّ الصحراء تعزله عن موريتانيا، وعن القارة الأفريقية من الجنوب. في حين تعزله الجزائر عن بقيّة دول المغرب العربي، فلا يبقى له إلا المنافذ البحرية.

٢١ محمد الأشهب، "قضية الصحراء ومقولة بومدين"، **الحياة**، ١٩٩٧/٧/٣.

٢٢ وليد عبد الحي، تصور النخب الجزائرية لمستقبل الجزائر، في: ندوة الاستقلال القومي والاندماج الإقليمي في العقد الأخير من القرن العشرين، (الأردن: جامعة آل البيت، ١٩٩٥)، ص ١١١.

23 Abdennour Benanter, "Nato, Maghreb and Europe", *Mediterranean Politics*, vol. 11, no. 2,) july 2006(, p. 175.

24 ibid.

٢٥ مجموعة من الباحثين، **الأزمة الجزائرية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦)، ص ٣٧٧ - ٣٩٩.

٢٦ **الحياة**، ١٩٩٨/١/٢٧.

٢٧ جريدة **الحقيقة** الجزائرية، ١٩٩٥/١١/١٥.

28 T. Hodges, Historical Dictionary of the Western Sahara, *the Scarescrow Press*, 1992. p. 248.

وانظر أيضًا: "مقابلة بشير فقيقة مع عضو المكتب السياسي للبوليساريو"، مجلة **المشاهد**، ١٩٩٨/٤/٤.

الاحتمالات المستقبلية

منذ أن أعادت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية بالمغرب عام ١٩٨٨، لم تتمكن الدولتان من تطوير العلاقات الثنائية من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي. وعلى الرّغم من بعض الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، فإنّ العودة إلى إقفال الحدود عام ١٩٩٤ كانت مؤشرًا دالًّا على أنّ التنافس بين البلدين لم يَزُل، بل كان يخبو. فبعد أن ألغى المغرب تأشيرة دخول الجزائريين إليها عام ٢٠٠٤، وبادلته الجزائر الإجراء نفسه عام ٢٠٠٦، أعلنت الجزائر أنها على استعداد لتزويد المغرب بالغاز عام ٢٠١١، إلّا أنّ رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى أعلن عام ٢٠١٢ أنّ فتح الحدود بين البلدين ليس أولويةً للجزائر، على الرّغم من أنّ نسبة التهريب بين البلدين، عبْر حدودهما، تتجاوز ثلاثة أضعاف نسبة التبادل التجاري الرسمي؛ وهو١,٢ مليار دولار، مقابل نحو أربعة مليارات دولار في تجارة التهريب[٢٩].

وإنّ البعثة الدولية التي شرعت في عملها منذ ١٩٩١ من ناحية أخرى، مدَّدت عملها في الصحراء إلى عام ٢٠١٤ للعمل على ضمان استمرار وقْف إطلاق النار، والإشراف على تنظيم الاستفتاء المقترح، إضافةً إلى أنها تتابع ، من طرفي النزاع، التقارير المتضاربة بشأن حقوق الإنسان للسكان الصحراويين، ولا سيما الذين فرُّوا من مناطق النزاع تُجاه الأراضي الجزائرية في تندوف وغيرها[٣٠].

وممّا يثير القلق، أنّ نسبة الإنفاق الدفاعي لكلّ من البلدين تتصاعد تصاعدًا يوحي بأنهما يستعدان لجولة صراعية، فقد ارتفع معدل إنفاق الجزائر من ٣,٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٨ مليارات عام ٢٠١٢، في حين ارتفع الإنفاق في المغرب من ٢,٤ مليار إلى ٣ مليارات.[٣١]

ويبدو أنّ المؤسّسة العسكرية الجزائرية تميل إلى تصعيدٍ محسوب؛ ليبقى القرار السياسي رهين إرادتها، بخاصة أنّ غياب الرئيس الحالي (بوتفليقة) أمر محتمل، نظرًا إلى تقدُّمه في السن ومرضه. في حين أنّ النظام المغربي يميل إلى التصعيد؛ لأنّ الصحراء تمثّل نقطة تلاقٍ بين كلّ التيارات السياسية المغربية والنظام، وهذا يساعده على استثمار المشكلة داخليًّا لحشد المجتمع خلفه في فترة الخوف من امتدادات الربيع العربي. ولعل تصريحات زعيم حزب الاستقلال المغربي تُؤكد ذلك؛ إذ قال في تموز / يوليو ٢٠١٣ إنّ "تندوف جزء من الأرضي المغربية وعليها استعادتها"[٣٢]. أما ضبط الحدود بينهما فأمرٌ صعبٌ للغاية، ولا سيما أنها تمتد أكثر من ١٦٠٠ كيلومتر.

ولعل استدعاء السفير المغربي من الجزائر، في ديسمبر ٢٠١٣، يشير إلى خطوة تجاه التصعيد.

وتصب المشكلة المتجددة بين الطرفين (مثل الاتهامات الأخيرة للمغرب بتهريب المخدرات إلى الجزائر)، وتبادل الحملات الإعلامية بين الطرفين خلال عام ٢٠١٣ في تأزيم العلاقات مرّةً أخرى بينهما، مع الأخذ بحسبان أنّ الأوضاع الداخلية للدولتين ليست مستقرةً؛ فطبقًا لمقياس كوفمان عام ٢٠١١ كان معدل استقرار المغرب هو ٣١,١ في المئة، وهو يساوي على المقياس ٠,٤٧-، في حين كان معدل استقرار الجزائر ٩,٤ في المئة، وهو يساوي ١,٣٥-[٣٣]. أمّا على مقياس جيني الذي يقيس الفروق في توزيع الثروة، فقد تمثّل في الجزائر بـ ٦٥,٦، وبـ ٧٩,٦ في المغرب[٣٤]، وهما مؤشران قد يدفعان الدولتين إلى امتصاص أزماتهما الداخلية من خلال أزمة خارجية.

إنّ تراجع حدَّة التنافس بين الدولتين مرهون بمدى تطوُّر البعد التكاملي لدول المغرب العربي، الأمر الذي سيحوِّل العلاقات من منظورها الصفري كما هو الحال حاليًّا، إلى منظور غير صفري؛ ما يضيِّق الخناق على موضوع الصحراء، لكنّ الأزمـات الداخلية في كلّ من ليبيا وتونس نتيجة تداعيات الربيع العربي، وتنامي النزعة العسكرية في كلّ من المغرب والجزائر، لا تشي إلا بسيناريو استمرار الأزمة، تأكيدًا لتواصل التنافس على "الدولة المركزية"، وتوظيف بعض القضايا (مثل قضية الصحراء)؛ لتحسين موقع الدولة في هذا التنافس من ناحية، وامتصاص الأزمات الداخلية بتوظيف التأزيم الخارجي في ذلك من ناحية أخرى.

---

٢٩ انظر على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2013/07/reconciliation-between-morocco-and-algeria-possible. html#

٣٠ انظر على الرابط:
http://www.globalpost.com/dispatches/globalpost-blogs/commentary/western-sahara-geopolitical-stalemate#1

٣١ انظر على الرابط:
http://sahara-question.com/en/content/algerian-moroccan-arms-race

٣٢ انظر على الرابط:
http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2013/Jul-06/222748-ties-between-algeria-and-morocco-hit-new-low.ashx#axzz2nI2RyTLA

٣٣ انظر على الرابط:
https://csis.org/files/publication/130821_MENA_Stability.pdf

٣٤ تمثِّل القيمة صفر على مقياس جيني التساوي المطلق في معدل دخل الأفراد، أي إنّ الفرق بين فرد وآخر صفر، بينما تعني القيمة ١٠٠ أنّ كل الدخل بيد شخص واحد)؛ فكلما كان الرقم أعلى كانت نسبة سوء التوزيع كذلك، المرجع نفسه.